

مقال مراجعة "الدول الإقليمية وإقليم كردستان العراق بعد 2003" دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة فيه"

م.م. براء احمد علي

¹ جامعة بغداد/ كلية التربية ابن رشد للعلوم الإنسانية/ قسم التاريخ.

*الايمل: baraa.a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

تاريخ نشر: 2026/9/20

تاريخ القبول: 2026/7/20

تاريخ استلام: 2026/5/12

الملخص

ان القضية الكردية كانت ولا تزال من ابرز القضايا التي كان لها تأثير كبير على الساحة السياسية العراقية والإقليمية اذ برز التيار القومي الكردي منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وسعى الكرد لاثبات هويتهم مطالبين بحقوقهم راغبين في المشاركة الفاعلة في إدارة الدولة العراقية لذلك لم يدخروا الفرص لاثبات تأثيرهم على مجرى الاحداث العراقية والإقليمية، اذ امتازت العلاقة بين الكرد والحكومة العراقية بالتباين بين توافق واختلاف وبذلت الحكومة العراقية ومنذ الحكم الملكي جهودا لاحتواء الكرد حتى تمكن الكرد من الحصول على حكم ذاتي عام 1974 ولم يقتصر تأثير الكرد على الوضع العراقي الداخلي فحسب بل امتد تأثيرهم الى المنطقة الاقليمية لاسيما تلك الدول التي مثل الكرد جزءا من شعبها وبرزها تركيا وايران كما سعت اطراف أخرى لاستخدام القضية الكردية ورقة ضغط ضد الحكومة المركزية العراقية، بلغ نمو الوعي القومي الكردي ذروته عقب الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 وصل الى حد المطالبة بالاستقلال التام مع الاحتفاظ بالثروات الطبيعية في محافظات الإقليم وجرى استفتاء الانفصال عام 2017 مما اثار قلقا واسعا على الصعيدين المحلي والإقليمي اذ جاءت الموافقة بنسبة 92% فما كان للحكومة العراقية والمنطقة الإقليمية المتأثرة بالقضية الكردية سوى اتباع سياسة احتواء الكرد لمواجهة فكرة الاستقلال التام.

الكلمات المفتاحية:

مسعود البرزاني، مشروع تحرير العراق، اتفاقية الجزائر.



Regional States and Iraq Kurdistan after 2003 (A study of Evolving positions and influencing factors) 'Review Article'

Asst. lect. Baraa Ahmad Ali

¹ University of Baghdad/ Ibn Rushd college of Education for Human sciences/Department of History.

*Corresponding author: baraa.a@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Received date: 2026/6/12

Accepted date: 2026/7/20

Published date: 2026/09/20

Abstract

The Kurdish issue has always been one of the most prominent issues that has had a significant impact on the Iraqi and regional political scene. The Kurdish nationalist movement emerged with the establishment of the Iraqi state in 1921, and the Kurds sought to establish their identity, demanding their rights and desiring active participation in the administration of the Iraqi state. Therefore, they did not miss any opportunity to demonstrate their influence on the course of Iraqi and regional events. The relationship between the Kurds and the Iraqi government was characterized by fluctuations between agreement and disagreement. Since the monarchy, the Iraqi government has made efforts to contain the Kurds until they were able to obtain autonomy in 1974. The Kurds' influence was not limited to the internal Iraqi situation but extended to the regional area, especially those countries where Kurds constituted a part of the population, most notably Turkey and Iran. Other parties also sought to use the Kurdish issue as a pressure tactic against the Iraqi central government. The growth of Kurdish national consciousness reached its peak after the American occupation of Iraq in 2003, reaching the point of demanding full independence while retaining the natural resources in the governorates of the region. A public referendum was held 2017, which sparked widespread concern both locally and regionally, as the approval rate was 92%. The Iraqi government and the regional powers affected by the Kurdish issue had no option but to pursue a policy of containing the Kurds to counter the idea of independence.

Keywords:

Masoud Barzani, Iraq Liberation Project, Algiers Agreement.



المقدمة:

أولاً: التعريف بالموضوع: عدت القضية الكردية من القضايا السياسية التي شغلت اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى الوقت الحاضر لما لها من تأثير كبير على استقرار الأمن للبلاد كما أولت الدول الإقليمية التي يتواجد بها الكرد اهتماما كبيرا بقضية الكرد العراقيين بسبب تأثيرها المباشر على اكراد بلادهم ، لاسيما في مسألة اكتساب الحقوق اذ حصلوا على الحكم الذاتي عام 1974 وتشكلت حكومة كردستان بعد عام 1991 فضلا عن الدور الامريكي البارز في إرساء النظام الفيدرالي في العراق بعد عام 2003 اذ تشكل برلمان وحكومة خاصة في إقليم كردستان والتي مثلت خطوة مهمة لتحقيق مطالب الكرد. ان اشكالية الدراسة تتلخص في عده تساؤلات وهي كالتالي:

- ما طبيعة الدور الذي لعبته الدول الإقليمية في المسألة الكردية وحركاتها التحررية ضد الأنظمة العراقية قبل 2003 ؟
- كيف اثرت سياسة الحكومات العراقية الداخلية والخارجية على العلاقة بين الإقليم والدول الإقليمية قبل 2003 ؟
- كيف تعاملت الدول الإقليمية مع إقليم كردستان بعد حصوله على حكم ذاتي موثق في الدستور العراقي لعام 2005 ؟

جاء هذا المقال المراجع لكتاب الذي يحمل عنوان (الدول الإقليمية وإقليم كردستان العراق بعد 2003 دراسة في تطور المواقف والعوامل المؤثرة) للمؤلفة (إيناس احمد غزال الحميري) احتوى الكتاب على فصلين تناول الفصل الأول كردستان العراق النشأة والتطور اذ سلط الضوء على نشأة الإقليم وتطور القضية الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية وصولا الى ما بعد 2003 ، اما الفصل الثاني تطرق الى المواقف وردود الأفعال الإقليمية على المسألة الكردية لاسيما قضية الانفصال عن العراق..

العرض:

مثل الكرد احد القوميات التي استوطنت شمال العراق وكرد العراق جزء مكمل للامة الكردية شأنهم شأن باقي القوميات لهم ثقافة خاصة ولغة وعادات وتقاليدهم تميزهم، اختلفت الآراء حول اصل الكرد ورغم الاختلافات هناك دراسات انثربولوجية تشير الى ان الكرد من اصل اري خالص قدموا الى العراق في عهد ما قبل التاريخ واستوطنوا في شماله اما لغتهم الكردية فترجع في أصولها الى مجموعة (هندو-أوروبية)، اما مصطلح كردستان فهو يعني (موطن الكرد) استعمل اول مرة في العهد السلجوقي اطلقه سنجار اخر ملوك السلاجقة وذلك في القرن الثاني عشر بعد الميلاد، لم تقتصر كردستان على منطقة شمال العراق بل امتدت لتشمل شرق تركيا وشمال العراق وجزء من شمال غرب ايران وشمال وشمال شرق سوريا وبعض أراضي جنوب وجنوب شرق اطراف أرمينيا ونتيجة للمصالح السياسية الإقليمية قسمت كردستان موطن الكرد بين خمسة دول (تركيا، ايران ،العراق، أرمينيا ، سوريا) وتفاوتت أساليب التعامل مع الكرد بين تلك الدول بين انكار تام واعتراف بالحقوق.

ان ما يهمنا في مسألة الكرد هنا هو كرد العراق ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر شكل الكرد امارات خاصة بهم في شمال العراق مثل الامارة البهمانية في العمادية والامارة البابانية في السليمانية واستمر وجودها حتى عهد السلطان العثماني محمود الثاني (1808-1839) الذي أراد إعادة هيكلة الدولة العثمانية فقام بحملات عسكرية قضى على تلك الامارات ، لكن ضعف الدولة العثمانية آنذاك نتيجة



لتزايد النفوذ الأجنبي شجع الكرد للقيام بحملات تمرد وثورات اقطاعية بهدف الاعتراف بحقوقهم لكن ضعف الوعي القومي الكردي لم يكن ناضجا بما يكفي للفت النظر.

-إقليم كردستان العراق قبل 2003:

بدأت القضية الكردية في العراق بشكل واضح وحقيقي منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 اذ سعى الكرد لعرض قضيتهم مطالبين الحكومة الوطنية الاعتراف بحقوقهم لاسيما وان بريطانيا لم تتطرق لموضوع الحقوق الكردية عندما إعادة ترسيم الحدود عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1916 وابقته معلقا بهدف استغلال قضيتهم لاستمرار تدخلها في شؤون العراق لكن الحكومة العراقية لم تمنحهم أي حقوق مما اثار الكرد ضدها وابرز ثوراتهم هي التي قام بهال الشيخ محمود والملا مصطفى البرزاني لكنها تمكنت من قمعها، وعندما حصل العراق على الاستقلال عام 1932 ودخل عضوا في عصبة الأمم حاولت الحكومة الوطنية فرض سيطرتها الكاملة على جميع انحاء العراق بما فيها المنطقة الكردية الا ان الكرد رفضوا ذلك الاجراء فنشبت حركة مسلحة بقيادة محمود البرزنجي سيطر خلالها على أجزاء واسعة من شمال العراق فخرجت القوات العراقية وبالتعاون مع القوات البريطانية بحملة عسكرية قضت على الحركة فساد الهدوء في المنطقة الكردية حتى قيام حركة مايس 1941 استغل الكرد تدهور الأوضاع وعودة الاحتلال البريطاني للعراق فقاموا بحركة جديدة قادها مصطفى البرزاني امتدت منذ 1943 حتى عام 1945 لكنها انتهت بالفشل ونتج عنها هروب الأخير الى ايران وتفرق قادتها وشدت الحكومة العراقية قبضتها على الكرد وساد الهدوء التام حتى نهاية العهد الملكي عام 1958.

دخلت العلاقة بين الحكومة العراقية والكرد مرحلة جديدة مع بداية العهد الجمهوري اذ شهدت انفراجا ملحوظا في عهد عبدالكريم قاسم اذ اتبع مع الكرد سياسة اللين فأعاد الضباط الكرد الى الجيش بعد منحهم رتبتي اضافيتين وجرى تعيينهم في مراكز مهمة في الجيش واعلن عن عودة ملا مصطفى البرزاني من منفاه والعفو عن الكرد رغبة في كسب قياداتهم واصدر دستورا جديدا للبلاد نص على ان العرب والكرد شركاء في الوطن العراقي وافر حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية وضم خالد النقشبندي الى مجلس السيادة وهو من اصل كردي ودعى ابن الشيخ محمود البرزنجي (بابا علي) للانضمام للحكومة، ان تلك السياسة الحكومية منحت للأكراد امالا جديدة لنيل حقوقهم فتزايد الشعور القومي الكردي وبرزت النخبة المثقفة وتزايدت مطالبهم وأصبحت تسعى الى تغيير شكل النظام السياسي والمطالبة بالحكم الذاتي والحصول على جزء من عائدات نفط الموصل وكركوك فكانت تلك المطالب بداية لعودة التوتر والصراع بين نظام عبدالكريم قاسم والكرد اذ بدأ الصدام بين الطرفين منذ 11 ايلول 1961 ولم يتوقف رغم انتهاء حكم عبدالكريم قاسم اذ استمر الصراع في عهد عبدالسلام عارف حتى عام 1970 فتم التوصل الى صيغة بيان في 11 اذار 1970 اعلن فيه عن مشاركة الكرد في الحكم وتعديل الدستور وإصدار قانون الحكم الذاتي لكردستان العراق ولكن صيغة البيان لم تنهي حالة الصراع اذ تجدد بين عامي (1974-1975) بدعم امريكي إيراني فتدهورت العلاقات بسبب الاختلاف على ترسيم حدود منطقة الحكم الذاتي الكردي ومن الجدير بالذكر ان الولايات المتحدة الامريكية لعبت دورا كبيرا لاجل تفتيت وحدة العراق اذ قدمت دعما ماليا للأكراد بزعامة الملا مصطفى البارزاني وصل الى 12 مليون دولار، فضلا عن الدعم الإيراني والتي كانت حليفة للولايات المتحدة الامريكية آنذاك، وبذلك قاد الأخير تمردا قويا استخدم فيه حرب العصابات وكانت حرب استنزاف قوية وطويلة ضد الجيش العراقي مما دفع بالحكومة العراقية الى توقيع اتفاقية الجزائر مع ايران في 6



أذار 1975 تنازل فيها العراق عن شط العرب مقابل إيقاف الدعم الإيراني للاكراد ونتيجة لذلك توقف الدعم الإيراني وانهارت الحركة الكردية إذ عرفت بين الأوساط الكردية بـ(نكسة 1975) ونتج عنها قيام الحكومة العراقية باتباع سياسة مشددة تجاه كردستان العراق وحدثت من سلطاتها واتبعت سياسة التعريب وتهجير لألاف الكرد الى جنوب ايران.

تجدد الدعم الإيراني للاكراد في فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) مقابل السماح لهم باستخدام أراضيهم لتوجيه ضربات عسكرية ضد مواقع الجيش العراقي فاتهمت الحكومة العراقية قادة الكرد بالخيانة فضلاً عن استمرار الاعمال المسلحة لبعض القوى الكردية الامر الذي دفع الحكومة العراقية لقيادة حملة ضد الكرد عرفت بـ(حملة الانفال) للقضاء على معقل القوات الكردية وراح ضحيته الاف الضحايا من المدنيين العزل مع تهجير عوائل كثيرة وتدمير قرى ووضع مئات الالاف من الكرد في مخيمات تحت سيطرة الحكومة، وعقب حرب الخليج الثانية (1990-1991) حصل الكرد على الحماية الامريكية إذ فقدت الحكومة العراقية سيطرتها على المنطقة نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة عليها فشكلت القوى الكردية الأحزاب لإدارة المنطقة فتحول الصراع بين القوى الكردية ذاتها حول إدارة المنطقة وصلت الى الصدامات المسلحة للمدة (1994-1998) بين الحزبين البارزين وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وقسم إقليم كردستان بين ادارتين احدها في أربيل والأخرى في السليمانية لكل منها زعيم وقوات بيشمركة وعن طريق الوساطة الامريكية والمفاوضات توحدت الادارتين عام 1998.

- إقليم كردستان العراق بعد 2003

لقد استفاد الكرد من المتغيرات الإقليمية والدولية والتي كانت معادية للنظام العراقي الذي يقوده الرئيس الاسبق صدام حسين ونظرا لأهمية العراق في الفكر الاستراتيجي الأمريكي والذي رأى ضرورة اخضاعه للهيمنة الامريكية تقاطعت المصالح الامريكية مع المصالح الكردية لذلك عملت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق بوش على استقطاب المعارضة العراقية في الداخل والخارج للمساعدة في إنهاء النظام العراقي القائم آنذاك فتمت دعوة القوى المعارضة في لندن في كانون الاول 2002 برعاية أمريكية اذ ابدى القادة والأحزاب الكردية تعاونها مع الأمريكيين ، وتم عقد مؤتمر صلاح الدين للمعارضة في مدينة أربيل قبل الاحتلال الأمريكي للعراق بأسابيع بهدف إقامة نظام (ديمقراطي تعددي برلماني فيدرالي) برعاية أمريكية وبالفعل قدم الكرد دعماً لوجستياً للقوات الامريكية، وعندما تم احتلال العراق عام 2003 كانت من تداعياته فشل الولايات المتحدة الامريكية في استعادة النظام العام وتحول العراق الى مسرح اجرامي في حين تمكن الحزبان الرئيسيان في إقليم كردستان في ظل الاحتلال من انشاء حكومة موحدة في شمال العراق وتم تقاسم السلطة والمناصب بين الحزبين بشكل مرضي ، وفي مرحلة صياغة الدستور الجديد للبلاد في 15 اب 2005 حيث منحت كتابته للجمعية الوطنية الانتقالية شكل الكرد جزءاً من افرادها واستفاد الكرد من 22 مادة دستورية اذ حصلوا من خلال الدستور على استقلالية وصلت الى حد المساواة مع الحكومة المركزية واستمر وضع الكرد بالتحسن وعن طريق المناورة اعدوا ترسيم حدود المحافظات وحصلوا على مكاسب كبيرة فبات إقليم كردستان شبه مستقل وبدأ مسيرته نحو الازدهار، وعلى الرغم من التعاون والاتفاق بين الكرد والحكومة العراقية لكن ذلك التعاون لم يمنع من ظهور بوادر خلاف عديدة منها الخلاف حول حصة الإقليم في الموازنة المالية فكانت موضع نزاع مستمر بين إقليم كردستان والحكومة المركزية فضلاً عن السياسة النفطية اذ سعى الكرد لوضع سياسة نفطية مستقلة وتم وضع مسودة لقانون النفط خاصة



بهم عام 2007 وتوقيع 20 عقد مع شركات نفط للتنقيب داخل أراضي الإقليم والمناطق المتنازع عليها دون مشاركة الحكومة المركزية وقد رفضت الحكومة هذه السياسة وصرح نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني ان تلك العقود غير قانونية واحتجاجا على سياسة أربيل النفطية توقفت بغداد عن تقديم حصة الإقليم من الموازنة مما خلق أزمة مالية لدى حكومة إقليم كردستان، فضلا عن مشاكل حول الواردات المنافذ الحدودية والتي عدت شريان العراق الاقتصادي ويملك الإقليم منافذ حدودية مع ايران وتركيا تستخدم للتجارة وتصدير النفط فكانت حكومة الإقليم لاتعود وارداتها الى خزينة الحكومة الاتحادية في بغداد.

كما شكلت كركوك ومناطق أخرى محل نزاع اخر اذ افترض الكرد ان حدود إقليم كردستان لاتقف على محافظات (أربيل والسليمانية ودهوك) وانما تمتد الى المناطق ذات الغالبية الكردية لذلك اصر الكرد على ضمها الى الإقليم وعقب سيطرة داعش على الموصل في حزيران 2014 وجدت الحكومة المركزية نفسها في مأزق اذ أدى انسحاب الجيش العراقي نحو بغداد الى دخول الكرد لسد الفراغ وقيامهم بالسيطرة عليها وبعد معركة الموصل تم تهجير العوائل العربية من كركوك اذ صرح الكرد انهم يعملون على تصحيح أخطاء تاريخية ارتكبتها قادة العراق خاصة صدام حسين وفي نهاية اذار 2017 تم رفع علم إقليم كردستان الى جانب العلم العراقي على المباني الحكومية بقرار من مجلس محافظة كركوك الامر الذي لاقى استنكار شديد ورفض حكومي وشعبي (عربي - تركماني).

ورغم تعدد أسباب الخلاف بين الكرد والحكومة المركزية لكن اكثرها خطورة هي محاولة الانفصال التام عن العراق اذ لاقت تلك المحاولة ردود أفعال ومواقف متباينة على الصعيدين الداخلي والإقليمي ، ان طرح الكرد لفكرة الانفصال ليست حديثة لكنها نمت وتعمقت فكرة (الدولة الكردية) بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ومع ظهور الخلافات مع الحكومة المركزية منذ عام 2007 بدأ الطموح الكردي بالانفصال يتزايد مستندين على فكرة انهم قوة حليفة للولايات المتحدة الامريكية لذلك جرى استفتاء انفصال إقليم كردستان في 25 ايلول 2017 وجاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة وتأييد الانفصال بنسبة 92% وشمل الاستفتاء محافظات أربيل والسليمانية ودهوك الى جانب المناطق المتنازع عليها مثل كركوك ومناطق من نينوى وصلاح الدين وديالى على الرغم من ان الاستفتاء كان غير قانوني لعدم حصوله على موافقة البرلمان وعدم وجود اشراف دولي على التصويت لكنه لاقى رفضا شديدا من الحكومة المركزية في بغداد وطالب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بتعليق اجراءه واصفا الاستفتاء باللعب بالنار يعرض امن العراق والمنطقة للخطر وتم اتخاذ إجراءات بحق الإقليم منها التوجيه بتسليم المطارات الى الحكومة المركزية خلال 3 أيام واغلاق الأجواء اعتبارا من 29 ايلول 2017 وفرض حظر جوي على إقليم كردستان كما تم نشر قوات عسكرية للسيطرة على حقول نفط كركوك والمناطق المتنازع عليها، ردت حكومة الإقليم بعدم دستورية الإجراءات المتخذة ضدها وفتت الانظار الخارجية حول مخاوف الحكومة العراقية من الاستفتاء واعتبرته ما هو الا استطلاعا للرأي فقط.

راقبت الدول الإقليمية طبيعة العلاقة بين الحكومة العراقية والكرد على مدى سنوات طوال واتخذت مواقف متباينة حول القضية الكردية لاسيما الدول التي مثل المكون الكردي جزءا من شعبها ابرزها تركيا وايران وسوريا ، فضلا عن الموقف (الإسرائيلي) الداعم لكل محاولات التقسيم والانفصال في الشرق الأوسط، فبالنسبة للموقف التركي نجد ان تركيا كانت حليفا للولايات المتحدة الامريكية ومن الطبيعي ان يوافق الحليف على سياسة حليفة لكن تركيا لم توافق على الاشتراك في الحرب ضد



العراق واكتفت بفتح المجال الجوي التركي لقوات التحالف نتيجة للتقارب الأمريكي- الكردي الذي اثار قلق تركيا حول أوضاع المكون التركماني في العراق فضلا عن توسع مناطق نفوذ الكرد في كركوك التي لطالما طالبت بها تركيا ، فصدر الرئيس التركي اردوغان تحذيرات من سعي الكرد الى تغيير التركيبة العرقية في كركوك وهو ما ترفضه تركيا ولن تسمح به كما اكد اردوغان على حماية وحدة العراق واشرف حكومته على المعابر الحدودية والثروات الطبيعية وحماية حقوق التركمان الدستورية بهدف منع الكرد من إقامة دولة مستقلة، وعلى الرغم من توافق المصالح التركية- الامريكية في العراق الا ان انقرة سعت لكبح الطموحات الكردية ونتيجة لتزايد المخاوف التركية من استقلال إقليم كردستان قرر مجلس النواب التركي ارسال قواته الى كركوك الامر الذي رفضته الأحزاب الكردية وودعت بجعل الإقليم مقبرة للجيش التركي ، ان الرفض التركي لاقامة دولة كردية جاء نتيجة للخشية من تداعياتها على الوحدة التركية لان إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق سوف يوجب المشاعر القومية لدى اكراد تركيا مما يدفعهم للمطالبة بالانفصال عنها، كما واجهت تركيا قلقا اخر تمثل بتزايد نشاط حزب العمال الكردستاني (BKK) بعد 2003 فضلا عن تزايد النشاط الإيراني في العراق يؤدي الى الاخلال بمبدأ توازن القوى مما يؤثر سلبا على المصالح الاستراتيجية التركية كل تلك المعطيات فرضت على الجانب التركي التعاون والتنسيق مع الكرد لذلك اتبعت سياسة الاحتواء مع إقليم كردستان لتحقيق هدفين الأول هو للتأثير على حكومة الإقليم لضبط حدودها مع تركيا ومنع (BKK) من شن هجمات على تركيا والهدف الثاني هو ربط إقليم كردستان اقتصاديا مع تركيا اذ ربطت الإقليم بتعهدات اقتصادية لا يستطيع الاستغناء عنها ، بالمقابل رأى اكراد العراق في تركيا حليفة لهم مستقبلا ضد ايران وسوريا والحكومة المركزية ورغم تعرض تركيا لهجمات من قوات (BKK) انطلقت من داخل أراضي الإقليم لكنها تقبلت موقف الانفتاح الذي عبرت عنه حكومة الإقليم مما اسهم في تغيير الطابع العام للعلاقات التركية الكردية وتم فتح القنصلية التركية في كردستان 31 كانون الثاني 2010 بموافقة الحكومة المركزية واصبح الإقليم ثالث اكبر الأسواق للصادرات التركية اذ بلغت 8 مليارات دولار عام 2013.

اما الجانب الإيراني فقد اتسمت العلاقات الإيرانية الكردية بعدم الثبات فرغم ان العلاقات بينهم كانت جيدة بصفة عامة لاسيما في السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي خصوصا عندما كان الصراع مشتتلا بين الحكومة المركزية والكرد ، الا ان الموقف الإيراني تغير بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 اذ دعت للحفاظ على وحدة العراق بعد تزايد مطالب الكرد بالانفصال مما اثار قلق الجانب الإيراني لكون مطلبهم يؤثر سلبا على وضعها الداخلي لاسيما ان الكرد يمثلون جزءا من الشعب الإيراني وان مطالب الاستقلال وتأسيس دولة كردية في شمال العراق يشجع الكرد وبقيّة القوميات في ايران الى المطالبة بنفس الحقوق فضلا عن أسباب أخرى دفعت ايران لمعارضة فكرة الاستقلال فقد خشيت ايران من إقامة دولة كردية تعيق الطموح الإيراني بأنشاء ممر شيعي بين بغداد وبيروت ودمشق وان انفصال الكرد قد يؤدي الى انفصال اخر تمثل بانفصال السنة ومطالبتهم بأقليم خاص مما يؤدي الى تقسيم العراق، لذلك تميز الموقف الإيراني بالتوتر تجاه الكرد بعد ان اتهمت طهران الإقليم بالسماح للعمالء الإسرائيليين بالعمل ضد مصالح ايران على ارضهم بالمقابل نفت حكومة الإقليم هذا الادعاء لكن العلاقات بقيت متوترة بين الطرفين ثم عادت للهدوء بعد ظهور تهديد (داعش) عام 2014 فأعلنت ايران عن دعم الكرد وتقديم المساعدة كما أعلنت ايران دعمها الكامل لحقوق الكرد ضمن الدولة العراقية وانها لا تؤيد الانفصال ووصفت ذلك القرار على انه خطة إسرائيلية تهدد الامن



القومي وحذرت من عواقب وخيمة حال تفكك العراق وهدد علي شمخاني امين المجلس الأعلى للامن القومي الإيراني بإلغاء الاتفاقيات الأمنية والعسكرية مع إقليم كردستان في حال المضي بالاستفتاء المطالب بالانفصال وهددت ايران بقطع مياه نهر الزاب الصغير عن الإقليم واغلاق الحدود البرية معهم وفرض قيود على الاستيراد عبر أراضيها فضلا عن تهديدهم بإقامة تحالف مع الأحزاب الكردية المعارضة لرئيس الإقليم مسعود البرزاني كما استغلت ايران القلق التركي من طموح الكرد لإقامة تحالف معها مناهض لمطالب الكرد الانفصالية.

لم يكن الموقف السوري مختلفا عن الموقفين التركي والإيراني فقد مثل المكون الكردي جزءا من الشعب السوري اذ تتراوح نسبتهم 10%-12% من عدد السكان لذلك كانت القضية الكردية مثيرا للقلق بالنسبة لصناع القرار في سوريا وتطلعت بحذر نحو تحركات الكرد السياسية وعدت مطالب الكرد في شمال العراق بالاعتراف بحقوقهم ووجودهم القومي ماهو الا تهديد لامن المنطقة واستقرارها لما ينطوي عليه من التماذي في المطالبة بحق تقرير المصير وعلى الرغم من الدعم السوري للجماعات الكردية في العراق وتركيا عام 1970 و 1980 الا انها كانت تتبع سياسة قمعية مع اكراد سوريا ومن المرجح ان دعم النظام السوري لحركات الكرد في العراق وتركيا جاء بهدف اضعاف قوى الدول المجاورة وتاليب مشاعر الكرد ضد حكومة العراق كما فتحت أبوابها لاکراد العراق لاسيما الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال الطالباني لكن ذلك الدعم لم يستمر اذ تمت المصالحة بين الرئيس الأسبق حافظ الأسد والرئيس الأسبق صدام حسين أواخر التسعينات وتر العلاقات بين القيادات الكردية والنظام السوري فلم تعد سوريا تسمح للأكراد بالتعبير عن دعمهم لأكراد العراق علنا، كما شجع النظام السوري السوريين العرب للإقامة مع الكرد بهدف تشكيل حزام عربي يفصل اكراد سوريا عن اكراد العراق وتركيا لاسيما بعد تزايد مطالباتهم بالحقوق القومية، رحب اكراد سوريا بالدور الأمريكي الداعم لحقوق الكرد في العراق بعد عام 2003 ، ونتيجة لحلول الربيع العربي غير النظام السوري موقفه من الكرد السوريين فاصدر الرئيس بشار الأسد مرسوم جمهوري رقم (49) في 7 نيسان 2011 منح الكرد في شمال سوريا الجنسية السورية وذلك لاستمالة الكرد الى جانب الحكومة او تحييدهم ومنعهم من الانضمام للمعارضة.

بعد ان اعلن إقليم كردستان عن استفتاء الانفصال في 2017 تمثل الموقف السوري بالفرض الشديد واعتبروا هذا الاجراء ماهو الى تقسيم للعراق وان سوريا تقف مع العراق ووحدته ارضا وشعبا وصرح عبدالقادر عزوز مستشار رئيس الوزراء السوري (ان أي خطوة لتحويل العراق من دولة فيدرالية الى دولة مقسمة من قبل إقليم كردستان لا يمكن ان يحظى باعتراف الحكومة السورية مالم يوافق عليه الشعب العراقي)، اما الكرد السوريين وتحديدا حزب الاتحاد الديمقراطي رحبوا بالخطوة وصرحت الناطقة باسم الحزب " ان اكراد سوريا يدعمون حق اكراد العراق في تقرير المصير".

وكان الموقف الصهيوني (الإسرائيلي) مختلفا تماما عن موقف باقي الدول الإقليمية اذ ايدوا أي فكرة تقسيم وانفصال في الشرق الأوسط والمنطقة العربية خاصة ، واستند الموقف الإسرائيلي الداعم لأكراد العراق على مبدأ صداقة المحيط غير العربي كالأتراك والإيرانيين والأقليات وترى إقامة دولة صديقة وسط تركيا وايران والعراق من شأنه يضعف قوة تلك الدول ويخرج إسرائيل من عزلتها الإقليمية واعتبرت الكرد (الصديق وسط الأعداء) كما ان التقارب الكردي الإسرائيلي يحقق لإسرائيل فوائد اقتصادية منها تخفيض أسعار النفط المستورد وفتح استثمارات إسرائيلية في كردستان ، اذ كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية عام 2014 عن استحواذ شركات إسرائيلية هندسية واستثمارية



على استثمارات داخل كردستان، و أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تأييده لانفصال الكرد في شمال العراق في ندوة عقدها مركز ابحاث الامن القومي في جامعة تل ابيب عام 2014 ودعى خلالها الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا لدعم مطالب الكرد واكد على حقهم في الاستقلال السياسي وتشكيل دولة في شمال العراق تكون نواه لدولة كردية اكبر تضم جميع أراضي كردستان في تركيا وسوريا وايران واصفا الشعب الكردي بالمناضل والملتزم والمعتدل سياسيا و دعى الى تقسيم العراق الى ثلاثة دول على أسس عرقية ومذهبية ، ولم تكتفي إسرائيل بالتصريح بل قدمت دعما لحكومة الإقليم عند اجراء الاستفتاء عام 2017 واعتبرته خطوة مهمة لتحقيق حلم (إسرائيل الكبرى) وان قيام كيان كردي يمثل " ذخرا استراتيجيا من الطراز الأول لإسرائيل " اما الطرف الكردي فقد نظر الى الدعم الإسرائيلي كفيل لتأمين الدعم الأمريكي في وجه المخاطر الإقليمية التي تهدده.

الخاتمة:

أوضحت الدراسة طبيعة العلاقة بين الكرد في إقليم كردستان والحكومات العراقية المتعاقبة اذ امتازت بالصراع المستمر من اجل اثبات الهوية والحقوق القومية الكردية ولم يكتف الكرد بالاعتراف بحقوقهم القومية بل سعوا لاجل الحصول على الاستقلال وكانت فكرة تشكيل دولة كردية هي الفكرة التي سيطرت على اذهان الكرد على مر الزمان فلم يدخروا جهدا وعقدوا تحالفات مع قوى إقليمية وعالمية للوصول الى اهدافهم، كما امتاز العراق بكونه الدولة الوحيدة التي أعطت للمكون الكردي كافة حقوقه وامتيازاته من حيث اللغة والهوية القومية حتى اصبح للاكراد تأثير كبير في صناعة القرار لاسيما بعد عام 2003 ، كما شهدت العلاقة بين الإقليم والدول الإقليمية توافقا تارة واختلاف تارة أخرى ففي حال توترت العلاقة بين تلك الدول والأنظمة العراقية تعمل الدول الإقليمية على امداد الحركات الكردية الانفصالية بالدعم التام وعندما تتم تسوية الخلافات بين الطرفين فأنها توقف دعمها التام للمسألة الكردية لاسيما قبل 2003، كما واجه الطموح الانفصالي لأكراد العراق معارضة إقليمية شديدة من قبل الدول ذات الوجود الكردي خشية من امتداد التأثير القومي الكردي الى بلادهم مما يوجب مشاعر القومية لديهم وقد يتسبب في انتشار الفوضى وعدم الاستقرار، فضلا عن كونها دول ترفض الازدواجية في الحكم فهي ترغب في ان تكون إدارة الدولة تحمل صفة واحدة اما عربية او تركية او إيرانية.



المصادر:

- 1- الحريري، جاسم يونس، العلاقات بين العراق ومحيطه الإقليمي والدولي بعد 2003، الخرطوم، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2013.
- 2- سيمونز، جيف، عراق المستقبل السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط، بيروت، دار الساقى، 2004.
- 3- الطالباي، جلال، كردستان والحركة القومية الكردية، بيروت، دار الطليعة للطباعة، 1971.
- 4- قفطان، تكاوس، الحركة القومية التحررية الكردية في كردستان العراق (1958-1964)، السليمانية، المديرية العامة للطباعة، 2004.
- 5- النعيمي، احمد نوري، العلاقات العراقية – التركية الواقع والمستقبل، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2009.
- 6- علاوي، إبراهيم، البترول العراقي والتحرر الوطني، بيروت، دار الطليعة، 1967.
- 7- السلمي، احمد سليمان، الورقة الكردية في القوة العالمية، مركز الدراسات الاستراتيجية لشؤون العالم الإسلامي، 2010.
- 8- الزبيدي وآخرون، حسن لطيف، العراق والبحث عن المستقبل، النجف، المركز العراقي للبحوث والدراسات، 2008.
- 9- العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009.
- 10- الزبياري، عبدالكريم يحيى، سؤال الهوية الكردية، بيروت، دار الفارابي، 2012.

